

عن رغبته في التوطن بإسرائيل . على أن يعود لوزير الداخلية أمر البيت بالطلب المقدم .  
شريطة مراعاة الاعتبارات والتحفظات التالية : القيام بنشاط ضد الشعب اليهودي .  
احتمال تشكيل الخطر على الصحة العامة أو تهديد أمن البلاد وسلامتها ، الماضي  
الإجرامي الذي يمكنه أن يتهدد الأمن العام في البلاد(١) .

والخلافاً التي نشبت في إسرائيل بالنسبة لتطبيق القانون المذكور ، وأدت بدورها إلى  
قيام أزمات داخلية على صعيد التحالفات السياسية بين شتى الفئات والأحزاب ، كانت  
تدور في معظمها حول كيفية تفسير الصفات اللازمة لاعتبار الشخص يهودياً من زاوية  
الدين والقومية ، على حد سواء . فالجدل المستمر داخل إسرائيل حول تعريف «اليهودي»  
والإجابة على سؤال « من هو اليهودي ؟ » يمت بصلة وثيقة إلى قانون العودة ، مع  
العلم بأن النص الأصلي للقانون يتحاشى الدخول في مسألة من هذا القبيل . وقد جاءت  
التعديلات التي أقرها الكنيست بتاريخ العاشر من آذار ( مارس ) ١٩٧٠ على الصيغة  
الأصلية لقانون العودة - وأبان نشوب أزمة متكررة الحدوث حول تعريف اليهودي -  
لتؤكد على الرابط العضوي بين القانون المذكور والتعريف الإسرائيلي - الصهيوني  
لـ « من هو اليهودي ؟ » . لذا نكتفي هنا بإيراد المسائل التي استحدثتها التعديلات ،  
وعلى سبيل علاقتها بموضوع مقالتنا ، لا سيما متى علمنا بأن لانسكي تقدم بطلب للحصول  
على الجنسية الإسرائيلية بموجب « قانون العودة » والحق الذي يمنحه هذا القانون لكل  
يهودي باعتبار نفسه مهاجراً عائداً إلى إسرائيل . بينما أكد وزير الداخلية الإسرائيلي  
بتاريخ ٤ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٧١ أن كلود ليبسكي طلب الحصول على الجنسية  
له ولعائلته بموجب قانون « المهاجرين الجدد » ، لئلا يتعذر عليه أن يستفيد من قانون  
العودة وخوفاً من عدم انطباق المعايير الرسمية لتعريف اليهودي على قضية انتمائه هو  
اليهودية(٢) .

فالمقصود بقانون « المهاجرين الجدد » ليس إلا الصيغة المعدلة لقانون العودة منذ أواسط  
آذار ( مارس ) ١٩٧٠ . والمواد التي جرى تعديلها في معرض التصديق على تعريف  
قديم - جديد لمن هو اليهودي تدل بوضوح على أمرين يتلزمان بنظر المنطق الصهيوني  
لدولة إسرائيل : الأمر الأول يتم عن الحرص على استرضاء الفئات والأحزاب المتدينة ،  
بحيث ينص التعريف « المعدل » على ما يلي : « طبقاً لأغراض هذا القانون ، ان اليهودي  
هو المولود من أم يهودية أو المهنتي إلى الدين اليهودي ، والذي ليس على دين آخر » .  
لكن الأمر الثاني يتجاوز حدود هذا التعريف وشروطه لكي يقدم التسهيلات للمهاجرين  
الذين يعتبرهم الشرع التلمودي غير يهود أقحاح . فقد أقر الكنيست في الوقت ذاته منح  
الجنسية الإسرائيلية بصورة آلية وعلى الفور لجميع أفراد الأسرة المهاجرة ، وبغض  
النظر عن يهودية الزوج أو الزوجة(٣) . وهذا ما استند إليه ليبسكي عندما تقدم بطلب  
للحصول على الجنسية والحيولة دون تسليمه إلى السلطات القضائية الفرنسية .

إزاء هذه الخلفية السريعة التي يجدر بنا تذكرها في إطار القضيتين ، نستطيع الانتقال  
إلى سرد الحقائق وإبراز الوقائع بالنسبة لكل منهما . ولا غرو فإن قضية لانسكي أو  
ليبسكي ليست فريدة من نوعها بالنسبة إلى اهتمام المظلومين من العدالة في ظل النص  
الحرفي لقانون العودة الإسرائيلي ولجونهم إلى الاستفادة من « التسهيلات » والخدمات  
التي يعرضها القانون المذكور على يهود العالم .

**من هو ماير لانسكي ؟**

مواطن يهودي أميركي ، أضر النور في غرودنو ( ماير سوخوفلانسكي ) من أعمال بولونيا  
عام ١٩٠٢ ، وهاجر إلى الولايات المتحدة لكي تقدر ثروته بعد ٦٩ عاماً بما لا يقل عن  
٢٠ مليون دولار . اعتبرته مجلة « وول ستريت » بمثابة « العبقري المالي في عالم